جُمل الإسلام

و

أصول دين محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

للسيد العلامة

يحيى بن منصور بن العفيف

المتوفى في القرن السابع الهجري

جمال الشامي

١٤٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله القائل: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ**﴾[آل عمران:١٩]، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله الطاهرين.

وبعد:

للزيدية تاريخ في مسألة الجُمل والدعوة إليها باعتبارها أحد الحلول المؤدية إلى قطع الخلافات وإلى الوحدة الإسلامية ومن ذلك الجُمل: للمحدث الكبير محمد بن منصور المرادي، وللإمام القاسم الرسي، وللإمام الهادي يحيى، وللإمام الحاكم الجشمي، وللقاضي جعفر بن أحمد، وللفقيه محمد بن الحسن الديلمي، وللسيد العلامة يحيى بن منصور صاحب هذا الكتاب.

وعلى هذا النحو سلك الشيخ أبي حامد الغزالي في كتابه الشهير (إحياء علوم الدين) إذ قال في أثناء كلامه: «فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف ولعل التخبيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا فاسمع هذا ممن خبر الكلام ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخر تناسب نوع الكلام وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود»(١).

أهمية الكتاب:

تأتي أهمية الكتاب أنه اشتمل على الأصول المجمع عليها من قبل جميع الفرق والمذاهب الإسلامية إما إجماعاً صريحاً أو مركباً، وقد حاول اختيار اللفظ المناسب في الجمل الضرورية

(١) إحياء علوم الدين ج١ص٩٧.

والذي لا يخالف ما عليه الآخر، مما يجعل من الكتاب قاعدة مشتركة بين المذاهب الإسلامية.

وقد عبر عن قيمة الكتاب السيد العلامة الهادي بن إبراهيم الوزير -المتوفى سنة ٩١٤هـ- قائلاً: «ومن أجودها وأنفعها (جُمل الإسلام)، وهي بالغة نهاية الحسن والإفادة وغاية الإحسان والإجادة، رأى قبل تصنيفه لهذا الكتاب المبارك كأنه يغرس نخلاً في الأرض، وهي خمس عشرة جملة تحتوي على التوحيد والتعديل وغيرهما من الأصول وقواعده، ومن طالعها عرف مهارة مصنفها وأنها فيض علم كلي واختصار ماهر ألمعي»(١)، وقال عنه أيضاً: «من أحسن ما ألف في مذهب العترة»(٢).

وقال الفقيه العلامة أحمد بن أبي الرجال - المتوفى سنة ١٠٩٢هـ-: «وعلى الجملة فهذه الجملة كافلة لمن أدركها وأتقنها بالكفاية في هذا الفن، وصاحبها قد أحاط بالجل الجليل من علم الكلام والدقيق، وحقق فيها غاية التحقيق، وعدل إلى ترجيح الجمل دون التعمق»(٣).

ولقيمة الرسالة وأهمية إخراج التراث الإسلامي رأيت نشرها للاستفادة منها، نرجو من الله التوفيق والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

٧ ربيع الأخر ١٤٣٨هـ.
٥ / ١ / ٢٠١٧م.

(١) مطلع البدور ومجمع البحور ج٤ص٥١٤.
(٢) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ص١٢٥.
(٣) مطلع البدور ومجمع البحور ج٤ص٥١٤.

التعريف بالمؤلف[1]

نسبه ومولده:

هو يحيى بن منصور بن العفيف بن المفضل بن عبد الله بن علي بن يحيى بن القاسم بن الإمام الداعي يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي يحيى بن الحسين، العلامة الكبير.

ولد في نهايات القرن السادس، ونشأ في بيئة علمية أخذ عن أعلام عصره كالقاضي عبد الله بن زيد العنسي، وبرع في مختلف العلوم.

مكانته العلمية:

كان السيد يحيى بن منصور من أكابر علماء عصره وكان مقصوداً للعلم من الآفاق وللوقوف على مكانته على ألسنة الأعلام بما يلي:

– السيد العلامة الهادي بن إبراهيم الوزير – المتوفى سنة ٩١٤هـ –: «عالماً متفرداً في القبول بالغاً في علم الكلام خاصة الغاية القصوى، ضاربا فيه باليد البيضاء، سالكا فيه المحجة الغراء، اشتهر في علم الكلام وبرز فيه ولجج في غماره، واحتوى على فرائد تياره، وخاض عباب الموج من زخاره، ولم يعلم في وقته لأحد من أهل البيت ماله في هذا العلم، وله فيه مصنفات عديدة».

– السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير – المتوفى سنة ٨٤٠هـ–: «يحيى بنُ منصور بنِ العفيف بن مفضّل كان عالماً فاضلاً، مُبرِّزاً في الكلام، صنف فيه قدر أربعين مُصنَّفاً».

(١) مطلع البدور ومجمع البحور ج٤ص٥١٣، طبقات الزيدية الكبرى ق٣ص١٢٦٣.

– السيد العلامة إبراهيم بن القاسم – المتوفى سنة ١١٥٢هـ–: «كان سيداً عالماً محققاً في العلم والفنون، وبلغ في علم الكلام الغاية القصوى، حتى يروى أنه قرأ في أصول الدين نيفاً وأربعين كتاباً».

آثاره الفكرية:

خلف العديد من الآثار الجليلة منها: جمل الإسلام وأصول دين محمد عليه السلام، ونهاية العقول الكاشفة لمعاني الجمل والأصول، والصراط المستقيم.

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى في القرن السابع وهو خارجاً عن بلده سائراً إلى شظب لزيارة صنوه العفيف، فأصابه الألم، فتوفي هنالك بموضع سهل البون.

نموذج من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم
قال السيد العلامة عماد الاسلام يحيى بن منصور بن
المفيد بن المفضل بن الهادي بن يحيى بن الحسن عليهم
السلام **الحمد لله** ذي الرحمة والانعام وصلواته
على محمد سيد الانام وعلى اله وصحبه السرة الكرام
وبعد فان العرض هذا المختصر الكلام
في معرفة جمل الاسلام واصول دين محمد عليه
السلام الذي اتفق اهل الاسلام على القول بها
والاعتقاد لصحتها وانه لا عذر في تركها ولا رخصة في
جهلها **فاول جملة** القول بان لهذا العالم صانعا
صنعه ومقدرا قدره والذي يدل على ذلك العلم بان
كل محكم لابد له من محكم فاذا صح وجود الاحكام في
هذا العالم المنصوب جملة وتفصيلا فيجب ان يحتاج

نص الكتاب

[المقدمة]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال السيد العلامة عماد الإسلام يحيى بن منصور بن العفيف بن المفضل بن الهادي بن يحيى بن الحسين عليهم السلام.

الحمد لله ذي الرحمة والإنعام، وصلواته على محمد سيد الأنام، وعلى آله وصحبه البررة الكرام.

وبعد:

فإن الغرض بهذا المختصر الكلام في معرفة «جُمل الإسلام وأصول دين محمد عليه السلام»، الذي اتفق أهل الإسلام على القول بها، والاعتقاد لصحتها، وأنه لا عذر في تركها، ولا رخصة في جهلها.

فأول جملة: القول بأن لهذا العالم صانعاً صنعه ومقدراً أقدره.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن كل محكم لا بد له من محكم، وقد صح وجود الإحكام في هذا العالم المنصوب جملة وتفصيلاً، فيجب أن يحتاج إلى حكيم، يبين ذلك ما نعلمه في الشاهد من حال الكتابة والبناء فإنما يحتاجان إلى صانع صنعهما ومقدراً قدرهما، وقد نبه الله تعالى في كتابه العزيز على ذلك فقال: ﴿**أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ**﴾الآية[الغاشية:١٧]، وقال تعالى: ﴿**فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ**﴾[الطارق:٥]، إلى غير ذلك من الآيات التي نبه الله تعالى فيها على النظر في صنعه والمعرفة به، فصح القول بإثبات الصانع الحكيم، وثبت استحقاقه تعالى للوصف بأنه موجود حي قديم قادر عليم سميع بصير؛ إذ الفعل لا يصح إلا من موجود قديم قادر عالم.

والجملة الثانية: القول بأن صانع العالم تعالى مخالف لجميع خلقه.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن كل مثل يجب أن يكون مشاركاً لمثله فيما يختص به من حكمه، وقد صح أن من حكم الخلق امتناع إيجاد شيء من صنع خالقه، فيجب أن يكون صانع العالم مُخالفاً لجميع خلقه، يبين ذلك ما نعلمه في الشاهد من حال القادر من الخلق فإنه لو أراد إيجاد شيء من صنع خالقه نحو تبديل صورته أو لونه تعذر ذلك واستحال من جهته، وقد نبه الله تعالى على ذلك بقوله: ﴿**أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ**﴾[الرعد:١٦]، وقال تعالى: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾[فاطر:٣]، إلى غير ذلك مما في الكتاب الكريم، فصح القول بأنه تعالى مخالف لجميع خلقه، وثبت استحقاقه تعالى لذلك بالوصف بأنه غني لا يجوز عليه ما يجوز على خلقه من الحاجة والعجز والموت والجهل، وأنه سبحانه لا يدرك بالأبصار، ولا يمثل بالأفكار، ولا تحجبه الأستار، ولا تجري عليه الأوقات، ولا تقارنه الصفات؛ إذ لو جاز عليه شيء من ذلك أو غيره لبطلت المخالفة ووجبت المشابهة، بل هو سبحانه الغني الذي لا يحتاج، والقادر الذي لا يعجز، والمحيي الذي لا يموت، والعالم الذي لا يجهل، والقديم الذي لم يزل ولا يزال، ﴿**لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾[الأنعام:١٠٣].

والجملة الثالثة: القول بأن صانع العالم تعالى واحد لا ثاني له.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن كل قادرين لا يمتنع صحة اختلافهما في أن يريد أحدهما ثبوت أمرٍ ويكره الأخر ثبوته، وقد صح في أن تقدير الممانعة بين القادرين العلم بجواز عجز أحدهما وفي العلم بجواز عجزه ووجوب مشابهته لغيره فيجب أن يكون صانع العالم واحد لا ثاني له، يبين ذلك ما نعلمه في الشاهد من تقدير وقوع الممانعة بين القادرين من الخلق فإن عند ذلك نعلم لا محالة عجزهما أو عجز أحدهما، وقد نبه الله تعالى على العلم بوحدانيته ونفي كل شريك معه في بريته فقال عز وجل: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[الأنبياء:٢٢]، وقال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ**

﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[المؤمنون:٩١]، فصح القول بأن صانع العالم تعالى واحد لا ثاني له، وثبت استحقاقه تعالى للوصف بأنه الواحد الفرد الصمد الذي لا إله غيره ولا شريك معه ولا رب سواه ولا معبود إلا إياه.

والجملة الرابعة: القول بأن صانع العالم تعالى واحد عدل حكيم.

والذي يدل على ذلك العلم بأن كل غني عن القبيح عالم بقبحه وغناه عن فعله [أنه][1] لا يختار ولا يكون من جهته، وقد صح أن صانع العالم تعالى غني عن كل الأشياء وعالم باستغنائه عنها وعالم بحسن الحسن وقبح القبيح من جميع أعيانها، فيجب أن يكون تعالى عدلاً حكيماً منزهاً عن جميع ما لا يليق بعدله ولا يحسن في حكمته، يبين ذلك ما نعلمه في الشاهد من حال الواحد من الخلق فإنه متى كان غنياً عن القبيح عالماً بقبحه وغناه عن فعله فإنه لا يختاره ولا يكون من جهته، وقد نبه الله سبحانه على العلم بغناه واحاطة علمه فقال سبحانه: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[الحديد:٣]، إلى غير ذلك مما في الكتاب الكريم، فصح القول بأن صانع العالم تعالى عدل حكيم وثبت استحقاقه تعالى للوصف، وأنه تعالى لا يفعل القبيح ولا يريده ولا يقضي به ولا يخل بما يجب في عدله سبحانه وحكمته[2] ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[الأنفال:٤٢].

والجملة الخامسة: القول بأن الله سبحانه هو المتولي لخلق جميع ما خرج عن التعلق بالخلق من أصول العالم وفروعه، وتدبيره وتصريفه، لا فاعل له سواه، ولا مُدبَّر له غيره.

والذي يدل على ذلك: أن كل محدث لا بد له من محدث وفاعلها ومحدثها ليس إلا الله تعالى؛ لامتناع أن يكون حدوثها من جهة غيره سبحانه من حي أو موات، يبين ذلك ما

---

(١) مكتوب: وانه.

(٢) قال عضد الدين الإيجي: «إعلم أن الأمة قد أجمعت على أن الله لا يفعل القبيح ولا يترك الواجب» المواقف ج٣ص٢٨٣.

نعلمه في الشاهد من عجز القادر من الخلق عن [تدبير][1] شيء من أمر العالم وتصريفه، وكيف بموات لا يعلم التقدير ولا يعرف أوقات التصريف والتدبير، وقد نبه الله تعالى على ذلك وأخبر به فقال سبحانه: ﴿**أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾[الأعراف:٥٤]، وقد صح أن جميع ذلك أمور حادثة فيجب أن تحتاج إلى فاعلٍ محدثٍ، قال تعالى: ﴿**يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ**﴾[السجدة:٥]، وقال سبحانه: ﴿**وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ .. الآية**﴾[الرعد:٤]، فصح القول بأن الله تعالى هو المتولي [لخلق] جميع العالم وتدبيره وتصريفه، وثبت وصفه بأنه كان بإرادة الله تعالى وقضائه وقدرته، وأنه حكمة وصواب، وأنه يجب الرضاء بجميعه والتسليم لأمره في تقديمه وتقديره ما وافق محبوب الأنفس من قليله وكثيره.

والجملة السادسة: القول بأن جميع ما يتعلق بالخلق من الأفعال ويضاف إليهم من جميع الأعمال واقف داخل تحت إمكانهم على اختيارهم.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن جميع ما يستحق عليه المدح والذم ويحسن به الأمر والنهي يجب أن يكون داخلاً تحت إمكان الخلق وواقفاً على اختيارهم، يبين ذلك ما نعلمه في الشاهد بأن امتناع المدح والذم وقبح الأمر والنهي فيما يختص بهم من صورهم وألوانهم وحسن ذلك فيما يتعلق بهم ويضاف إليهم من جميع أفعالهم، وقد أخبر الله سبحانه بجميع ذلك في كتابه الكريم وأمر الخلق تعالى بطاعته ومدحهم عليها، ونهاهم عن معصيته وذمهم على فعلها، ولم يأمرهم بشيء من صنعه ولا مدحهم عليه ولا نهى أحداً منهم علي شيء منه ولا نسبه إليه، فصح القول بأن جميع ما يتعلق بالخلق من الأفعال ويضاف إليهم من جميع الأعمال داخلاً تحت إمكانهم وواقف على اختيارهم، وثبت وصفه بالطاعة أو المعصية أو الوجوب أو الندب أو الكراهة أو الحظر.

---

(١) مكتوب: تبديل.

والجملة السابعة: القول بأن محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم نبي صادق.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن جميع من أظهر الله المعجز على يديه عقيب إدعائه لنبوة فهو نبي صادق، وقد صح بأن الله سبحانه أظهر المعجز على يدي محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم عقيب ادعائه للنبوة، فيجب أن يكون نبيئاً صادقاً، يبين ذلك ما نعلمه من حاله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع ما كان يتلوه من القرآن الكريم ويتحدى به العرب ولم يُسمع قبله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا أمكن من غيره مع شدة الحاجة إلى معارضته إلى غير ذلك من معجزاته الدالة على صدقه صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فصح القول بأن محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم نبي صادق وأن جميع ما جاء به حق لا شك فيه، وثبت استحقاقه صلى الله عليه وعلى آله وسلم للوصف بأنه النبي العربي الأمي المبشر به في التوارة والانجيل، وأنه خاتم النبيين وسيد الأولين والآخرين.

والجملة الثامنة: القول بأن القرآن كلام الله تعالى ووحيه وتنزيله.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن جميع ما خرج عن التعلق بالخلق فهو فعل الله سبحانه، وقد صح أن القرآن الكريم من جملة ما خرج عن التعلق بالخلق فيجب أن يكون كلاماً لله تعالى ووحياً وتنزيلاً، وقد بين الله تعالى ذلك بقوله سبحانه: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ**﴾[التوبة:٦]، وقال تعالى: ﴿**يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[البقرة:٧٥]، إلى غير ذلك، فصح القول بأن القرآن الكريم كلام الله تعالى ووحيه وتنزيله، وثبت وصفه بما وصفه الله تعالى من النزول والحفظ والسماع والحدوث إلى غير ذلك مما وصف به الله تعالى؛ إذ يقول سبحانه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[الحجر:٩]، ويقول سبحانه: ﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**﴾[الأنبياء:٢].

والجملة التاسعة: القول بصحة الإعادة وثبوت الجزاء.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن كل ما يجب في عدل الله سبحانه فيجب أن يكون صحيحاً ثابتاً، وقد بين الله تعالى ذلك بقوله: ﴿**يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُواْ للّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ**﴾[إبراهيم:٤٨]، وقال تعالى: ﴿**لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى**﴾[النجم:٣١]، إلى غير ذلك مما في كتاب الله الكريم، فصح القول بصحة الإعادة وثبوت الجزاء، وثبت وصفه بما وصفه الله تعالى وما أخبر به سبحانه من أحوال القيامة والحساب وصفة الجنة والنار.

والجملة العاشرة: القول بدوام ما وعد الله به المطيعين من الثواب، وما توعد به العاصين من العقاب.

والذي يدل على ذلك: [العلم] بأن جميع ما أخبر الله تعالى به فهو صدق لا شك فيه، وقد صح أن الله سبحانه أخبر بجميع ذلك فيجب أن يكون دائماً، ويبين بذلك قوله سبحانه: ﴿**وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾[النساء:١٣]، وقال تعالى: ﴿**وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً**﴾[الجن:٢٣]، إلى غير ذلك مما في الكتاب الكريم، فصح القول بدوام ما وعد الله سبحانه به المطيعين من الثواب وما توعد به العاصين من العقاب، وثبت وصفه بما وصفه الله تعالى به نحو ما وصف به الثواب من الزيادة والتشريف والتعظيم إلى غير ذلك.

والجملة الحادية عشر: القول بثبوت شفاعة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن ما اتفقت الأمة على القول به فهو حق ثابت، وقد صح اتفاق الأمة على القول بثبوت شفاعة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيجب أن يكون ما اتفقت عليه من ذلك حقاً ثابتاً، يبين ذلك ما وعد الله تعالى به نبيه صلى الله

عليه وعلى آله وسلم من المقام المحمود ووصفه به من الرأفة والرحمة بأهل الإسلام إذ يقول سبحانه: ﴿**لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾[التوبة:١٢٨]، وذلك يقتضي ثبوت شفاعته صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وما روي عنه عليه السلام في قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((**من لم يصدق بالشفاعة لم ينلها**))[1]، إلى غير ذلك، فصح القول بثبوت الشفاعة، وثبت إكرام نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقبول شفاعته صلى الله عليه وعلى آله وسلم لكافة من شفع له من المسلمين دون الفسقة الظالمين؛ لقول رب العالمين: ﴿**مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ**﴾[غافر:١٨].

والجملة الثانية عشر: القول بوجوب أسماء المكلفين وتمييز المتعبدين نحو البر والإيمان، والفسق والعصيان، والكفر والجحدان.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن جميع ما اتفقت الأمة على القول بوجوبه فهو واجب، وقد صح اتفاق الأمة على القول بوجوب ذلك فوجب أن يكون ذلك واجباً، يبين ذلك قول الله سبحانه: ﴿**أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾[القلم:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿**أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ**﴾[ص:٢٨]، إلى غير ذلك مما في الكتاب الكريم، فصح القول بوجوب أسماء المكلفين وتمييز أحكام المتعبدين، وثبت استحقاق المؤمنين لما يستحقونه بإيمانهم وإقرارهم من التعظيم، والنصرة، والمعونة، وتحسين الظن إلى غير ذلك من الأحكام المختصة بهم، واستحقاق الفسقة الظالمين لما يستحقونه بفسقهم وإصرارهم من الاستخفاف، والهجرة، وترك المعونة، والنصرة إلى غير ذلك من أحكامهم، مع ما يختص به جميع الكفرة والمشركين منهم من تحريم الموارثة، والمناكحة، والدفن في مقابر المسلمين إلى غير ذلك.

---

(١) مسند الشهاب ج١ص٢٤٨

والجملة الثالثة عشر: القول بوجوب الإمامة وصفة الإمام.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن إجماع الصحابة حجة واجبة الاتباع، وقد صح اتفاق الصحابة على القول بذلك فيجب أن يكون واجباً، يبين ذلك فزعهم إلى طلب من يقوم فيهم مقام الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ممن يكون على صفته التي يصلح معها للقيام بتنفيذ الأحكام وحياطة الإسلام من العلم، والورع، والسخاء، والشجاعة، والفضل كأمير[1] المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ثم ولديه الحسن والحسين عليهما السلام، ثم كذلك القائم من ذرتيهما متى حصل على الصفة التي يصلح معها للقيام بأمر المسلمين، وقد صح القول بوجوب الإمامة وصفة الإمام، وثبت استحقاق الإمام للإجابة والطاعة والمعونة والنصرة.

والجملة الرابعة عشر: القول بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن الأمر من جهة الله سبحانه يقتضي الإيجاب، وقد صح بأن الله تعالى أمر بذلك فيجب أن يكون واجباً، ويبين ذلك قوله سبحانه: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[آل عمران:١٠٤]، وعن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((**لتأمرن بالمعروف ولتنهن عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعون خياركم فلا يستجاب لهم**))[2]، فصح القول بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على حسب شرائطه واعتبار مراتبه.

---

(١) لا تختلف الفرق السنية في أهلية الإمام علي وكذلك الحسن والحسين للإمامة وأنهم نماذج شرعية لها، وجعل المؤلف لهم كنماذج لها بما لا يختلف عليه الكل.

(٢) مسند الإمام زيد ص٣٧٤.

والجملة الخامسة عشر: القول بوجوب العلم بالعبادة السمعية والعمل بمقتضى الشريعة النبوية.

والذي يدل على ذلك: العلم بأن جميع ما تعبد الله تعالى به الخلق يجب عليهم الإتيان به على الصفة التي يريد منهم الإتيان به عليها، وقد صح في العبادة السمعية ما هو بصفة الفرض وما هو بصفة النفل وما يختص بوقتٍ دون وقت إلى غير ذلك، وكذلك ما يريد المكلف فعله من الأعمال الشرعية يختلف حاله فمرة يقع على وجهٍ فيصح ومرة على وجه غيره فيفسد؛ فلذلك يجب العلم بالعبادة السمعية والعمل على موافقة الشريعة النبوية، وقد نبه الله تعالى على ذلك فقال عز من قائل: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[الزمر:٩]، وقال تعالى: ﴿**فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾[التوبة:١٢٢]، إلى غير، وعن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((**لا قول إلا بعمل، ولا قول ولا عمل إلا بنية، ولا قول ولا عمل ولا نية إلا بإصابة السنة**))[1]، إلى غير ذلك من كلامه عليه السلام، فصح القول بوجوب العلم بالعبادة السمعية والعمل بمقتضى الشريعة النبوية.

تم بحمد الله ومنه وكرمه فله الحمد كثيراً بكرة وأصيلاً، وكان الفراغ من رقمه يوم الجمعة لعله ثاني شهر الحجة الحرام سنة ثلاث وستين وألف سنة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، بخط أسير الذنوب الراجي عفو علام الغيوب حسن بن مهدي بن محمد المهلا غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات آمين اللهم آمين آمين.

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب ص٢٤٢.

الفهرس

المقدمة..... ١

التعريف بالمؤلف..... ٣

نص الكتاب ٦

المقدمة..... ٧

الجملة الأولى: أن لهذا العالم صانعاً صنعه ومقدراً أقدره..... ٧

الجملة الثانية: أن صانع العالم تعالى مخالف لجميع خلقه ٨

الجملة الثالثة: أن صانع العالم تعالى واحد لا ثاني له ٨

الجملة الرابعة: أن صانع العالم تعالى واحد عدل حكيم..... ٩

الجملة الخامسة: أنه هو المتولي لخلق جميع ما خرج عن التعلق بالخلق ٩

الجملة السادس: أن جميع أفعال العباد الداخلة تحت إمكانهم منهم..... ١٠

الجملة السابعة: أن محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم نبي صادق ١١

الجملة الثامنة: أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه وتنزيله ١١

الجملة التاسعة: القول بصحة الإعادة وثبوت الجزاء..... ١٢

الجملة العاشرة: القول بدوام ما وعد الله وتوعد من الثواب والعقاب ١٢

الجملة الحادية عشر: ثبوت شفاعة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ١٢

الجملة الثانية عشر: القول بوجوب أسماء المكلفين وتمييز المتعبدين ١٣

الجملة الثالثة عشر: القول بوجوب الإمامة وصفة الإمام..... ١٤

الجملة الرابعة عشر: القول بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..... ١٤

الجملة الخامسة عشر: القول بوجوب العلم بالعبادة والعمل بمقتضى الشريعة..... ١٥

الفهرس..... ١٦